مؤشر ديمومة الإعلام في العراق

بحث ميداني لقياس قوة وديمومة وسائل الإعلام العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣

د. جهاد كاظم العكيلي
كلية الاعلام - جامعة بغداد

المقدمـــــة

أتاح التغير السياسي الذي حصل في العراق بعد التاسع من نيسان مناخا إعلاميا جديدا لم يكن يحـظى به الإعلاميون قبل ذلك الوقت، وقد انطلقت أصوات عديدة ومتنوعة تعكس وجهات نظر مختلفة عبر وسـائل الإعلام الجديدة والمتضمنة الصحافة العامة والمتخصصة، ا لإذاعة، التلفاز، الفضائيات المختلفة والانترنت. ولم تعد وسائل الإعلام حكرا على المنافذ التابعة والمملوكة للدولة بل أصبح العديد منها تابعا للقـطاع الخاص ويسمح من خلالها للإعلاميين بطرح أراء مختلفة موجهة أو غير موجهة، كما أصبح بأمكان الفرد العراقـي أن يشاهد الفضائيات المختلفة والصحف والانترنت وكافة وسائل الإعلام دون قيد أو شرط.

وقد جرت بحوث ودراسات عديدة لغرض تقسيم التغيرات الحاصلة في عمل وسائل الإعلام إلا أنها لم تضع مقاييس مهمة تحدد فيها المعايير الأساسية التي يتركز عليها عمل وسائل الإعلام كمؤشرات مهمة يمكن من خلالها النهوض بالعمل المهني والإداري والفني في مجال الإعلام والتي من شأنها دعم التقدم الاجتماعي والتنموي والسياسي في القطر.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تقييم الحالة الراهنة لوسـائل الإعلام في العراق بـالاعتماد على مؤشـرات ومعايير دولية تم تحديدها من قبل مجلس البحث والتبادل العلمي واليونسكو (١) وذلك لقياس قـوة وديمومة وسائل الإعلام بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ . ان هذه المؤشرات موزعة على خمسة أهداف تقيس وتصف كل هدف من أهداف البحث الخمسة التي نسعى إلى اختبارها من خلال نظام النقاط.

أهداف البحث:

1- هل تشجع/تحمي المبـادىء القـانونية والأجتماعية حـرية التعبـير والحـصول على المعلومات العامة؟

ويتضمن هذا الهدف المؤشرات التالية:

- **الحماية القانونية/والاجتماعية لحرية التعبير موجودة ومدعومة.**
- **إعطاء الأجازات لبث اعلامي عادل ومنافس ولا يتبع اتجاها سياسيا**
- **بالنسبة للإعلام يعد الدخول للأسواق وبنية الضريبة عادلين مقارنة بالصناعات الأخرى**
- **تتم مقاضاة الجرائم التي ترتكب ضد الصحفيين او المنافذ الإعلامية بشدة ، ولكن حصول مثل تلك الجرائم نادر.**
- **لا يتلقى الإعلام الحكومي أو العام معاملة قانونية متميزة , ويضمن القانون استقلال التحرير**
- **القذف والتشهير من خلال النشر يعد قضية قانونية مدنية، ويرفع الموظفون العامون الى مقامات عالية, على الجهة المتضررة أثبات الكذب وسوء النية.**
- **المعلومات العامة متوفرة بسهولة وحق الحصول على المعلومات مضمون بعدالة لجميع الصحفيين الإعلاميين.**
- **للمنافذ الإعلامية حرية وصول لا قيد لها للأخبار الدولية ومصادر الأنباء.**
- **الدخول في المهنة الصحفية مفتوح بحرية ولا تفرض الحكومة الحصول على رخصة أو قيود أو حقوق خاصة للصحفيين.**

2- **هل تتم تلبية (مقاييس الصحافة النوعية) والى أي حد؟ ويتضمن هذا الهدف المؤشرات التالية:**

- **كتابة تقارير عادلة ومحايدة ومن مصادر جيدة.**
- **يتبع الصحفيون معايير أخلاقية معترف بها ومقبولة.**
- **لا يمارس الصحفيون والمحررون الرقابة الذاتية.**
- **يغطي الصحفيون المناسبات والقضايا الرئيسة.**
- **مستويات الأجور للصحفيين وموظفي الإعلام الأجيرين عالية بشكل كاف ليمنع الفساد.**
- **برامج الترفيه لا تحجب برامج الأخبار والمعلومات.**
- **المرافق التقنية وأجهزة جمع وإخراج وتوزيع الأخبار حديثة وكفوءة.**
- **توجد أفضل نوعية تقارير في (المحاكم،الاقتصاد،المحليات،السياسة).**

3- **هل تتوفر المعلومات المحايدة/الموثوق بها من مصادر متعددة،والى أي حد. ويتضمن هذا الهدف المؤشرات التالية:**

- **يوجد تعدد ووفرة مصادر الأخبار العامة والخاصة(مثلا المطبوعات، البث،الشبكة الدولية الأنترنت).**
- **وصول المواطنين إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية غير مقيد.**

- يعكس الإعلام الحكومي أو العام وجهات نظر الطيف السياسي وليس متحزبا كما يخدم المصلحة العامة
- تجمع وكالات الأنباء المستقلة وتوزع الأخبار لوسائل الإعلام المطبوعة أو المبثوثة
- تخرج وسائل البث الإعلامي المستقلة برامج أخبارها خاصة
- تتيح شفافية ملكية الإعلام للمستهلكين الحكم على حيادية الأخبار، لا تتركز ملكية الإعلام بعدد محدود من المجموعات
- يعكس الإعلام ويمثل طيفا واسعا من المصالح الاجتماعية بضمنها مصادر المعلومات بلغات الأقلية

4- هل يدار الإعلام المستقل إدارة جيدة وهل يسمح باستقلالية التحرير؟ ويتضمن هذا الهدف المؤشرات التالية:

- تؤدي منافذ الإعلام والشركات الداعمة (التوزيع،الطباعة) عملها مثل عمل تجاري كفوء ومهني ومربح
- يتلقى الإعلام إيرادات من مصادر متعددة
- تدعم وكالات الإعلان والصناعات ذات العلاقة سوق الإعلان
- يتوافق وارد الإعلانات بوصفه نسبة من الوارد الكلي مع المعايير المقبولة على نطاق واسع في منافذ الإعلام التجارية
- لا يتسلم الإعلام المستقل دعما من الحكومة
- تستخدم بحوث الأسواق لصياغة خطط استراتيجية،تعزيز إيراد الإعلانات، وتفصيل المنتج حسب حاجات ومصالح الجمهور
- أرقام تصنيف البث والتوزيع يعتد بها وتقاس بطريقة مستقلة

5- هل تعمل المؤسسات الداعمة لخدمة المصالح المهنية للإعلام المستقل. ويتضمن هذا الهدف المؤشرات التالية:

- تمثل الجمعيات التجارية مصالح الإعلام الخاص ونجهزهم بخدمات الأعضاء
- تعمل الجمعيات المهنية على حماية حقوق الصحفيين
- تدعم المنظمات غير الحكومية حرية الكلام والإعلام المستقل
- توجد برامج إعلامية بدرجات نوعية عالية وتعطي خبرة عملية كبيرة
- تتيح معاهد وبرامج التدريب قصير الأمد والتدريب أثناء الخدمة للصحفيين أن يرتقوا بمهاراتهم ويحصلوا على مهارات جديدة
- تتوفر مصادر الأخبار المطبوعة والمطابع الخاصة وهي ليست سياسية ولا مقيدة

J قنوات توزيع الإعلام (مثلا الأكشاك،النقالون،الأنترنت) خاصة وهي ليست سياسية ولا مقيدةK

منهجية البحثW

أستخدم الباحث الوسائل الكمية والنوعية كتقيم درجة تقدم الإعلام العراقـي وفق الأهداف المذكورة انفا مع المؤشرات التي تتضنها الأهداف. وعينة البحـث تتمثل (٦٤) صحـفيا وإعلاميا عراقـيا ونشـطاء المجتمع المدني تم اختيارهم ليمثلوا مختلف وسائل الإعلام العراقي في جميع محافظات القطر من الشمال الى الجنوبK

تم تزويد المبحوثين باستمارات الاستبيان تتضمن الأهداف الخمسة للبحث ومؤشراتها كما موضح في الاستمارة المرفقة مع البحث، وقد تم وضع نظام النقاط حيث يعطي المبحوث تقديره لكل مؤشر وفق المقياس التاليW

صفر = يعني أن البلد لا يلبي متطلبات هذا المؤشر؛ حـيث تعارض الحـكومة أو القـوى الاجتماعية تطبيقه معارضة حثيثةK

1= يلبي البلد متطلبات الحد الأدنى من هذا المؤشر؛ حيث لا تعارض القـوى تطبـيق هذا المؤشـر معارضة حثيثة لكن بيئة العمل قد لا تدعمه ولا تدعم الحكومة أو المهنة التغيير دعماً كاملاًK

2= بدأ البلد يلبي الكثير من متطلبات هذا المؤشر لكن قـد يكون من السابـق جداً لأوانه الحـكم على التقدم أو لا زال يعتمد على الحكومة الحالية أو القوى السياسيةK

3= يلبي البلد معظم متطلبات هذا المؤشر وقد جرى تنفيذ المؤشر منذ عدة سـنوات و/أو التغيير في الحكومة يشير إلى احتمالية الديمومةK

4= نعم، يلبي البلد متطلبات هذا المؤشر، وقد بقي صامداً أمام تغييرات عديدة في الحكومة وتذبذبات اقتصادية، وتغييرات في الرأي العام و/أو مختلف الإصلاحات الاجتماعيةK

يمكن أن تتضمن الدرجات أنصاف الدرجة (١,٥، ٢,٥، الخ) عند الضرورة.

ويتم وضع النقاط بعد ان تتم مناقشة هذه الآلية مع المبحوثين لتوضيح كيفية أعطاء مثل هذا التقـدير ومن ثم يقوم المبحوثون بدراسة الأهداف ومؤشراتها مسبقا ، بعدها تعقـد جلسـة نقـاش لكل المبحـوثين لمناقشة الأهداف والمؤشرات وتسجيل كل الآراء والملاحظات لكي يتسنى للباحث تدوينها عند كتابة البحـث، وبعد انتهاء المناقشة يتم وضع النقاط من قبل المبحوثين التي يستحقها كل مؤشـر من مؤشـرات الأهداف. ومعدل مجموع نقاط مؤشرات كل هدف تمثل الوزن الرقمي لكل هدف، وبعد ذلك قام الباحث بالتحـليل الإحصائي لنظام النقاط التي تم أستحصاله من استمارات الاستبيان فضلا عن مناقشة وتحليل ما ورد من أراء ومناقشات المبحوثين حول استبيان البحث.

الهدف الاول :

المعايير القانونية والاجتماعية التي تحمي/تعزز حرية التعبير والحصول على المعلومات العامة، ١,٤٦ من ٤

تسيطر بعض المحددات وتتحكم بعض العوامل بحركة الإعلام العام منه و المستقل فمن خلال النقاش تبين إن هذه المعايير القانونية والاجتماعية في واقع العمل في مختلف مؤسسات الإعلام تمثل درجة متدنية من حيث عدم انطباق هذه المؤشرات على كثير من ظواهر العمل بل و مخالفتها أو تقاطعها معه . وقد سجل المؤشر الأول لهذا الهدف ١,١٨ نقطة وهذا يعني ان البلد لا تتوفر فيه المعايير التي تحمي وتعزز حرية العمل الصحفي.

إن الحماية الاجتماعية ضرورية جداً كضرورة القانون و أحياناً تزيد عليها و لكن المجتمع العراقي لم يعتد بعد على أن يتعاطى مع مثل هذه القضايا .أما بشأن مقاضاة الجرائم التي ترتكب ضد الصحفيين فقد أشار المبحوثون بعدم وجود من يحاسب الذين يقومون بالعدوان على الصحفيين كما ان الدستور الجديد لم يتضمن إشارات مهمة إلى حرية التعبير فيقول الدستور الجديد و في الفصل الثاني المادة ٣٦ ضمن حرية الصحافة و الطباعة و الإعلام و النشر بشرط أن لا تتعارض مع الآداب العامة و قد أشار إلى حرية الصحافة بشكل مختصر و عام و لم يتطرق إلى تفاصيل العمل الصحفي و ضمانات حمايته القانونية.وعليه فان الصحفي لا يمكنه أن يشعر بالأمان طالما انه ليس هناك تشريعات تحميه

لم ينجح الصحفيون في العراق في تشكيل جمعيات أو منظمات تعنى بالدفاع عنهم أو عن حرية الرأي , فجميع المنظمات التي تم تشكيلها كانت ذات طابع سياسي و بذلك عملت على خدمة الأطراف السياسية و تجاهلت الصحفي و هذا خلل كبير.

أما بخصوص المؤشر الثاني من الهدف الأول فقد سجل ١,٥٩ نقطة و نستنتج من هذا إن الدولة لم تضع قيوداً على البث و هو الأمر الذي مكن الكثير من أن تكون لهم منافذ إعلامية دون النظر في أهلية هؤلاء لممارسة هذه الأعمال حيث لا توجد أجازات ينبغي الحصول عليها قبل أن تبدأ القنوات الفضائية إرسالها بل إن هيئة البث والإرسال تفرض رسوماً قدرها ٥٠٠ دولار لغرض إجازة عمل أي قناة فضائية .غير انه يفترض بمن يعتزم تأسيس قناة فضائية، أن يمتلك مهارات فنية وثقافة جيدة وان يكون مؤهلاً تأهيلا مهنياً وإعلاميا. وقد أعطى المبحوثون للمؤشر الثالث ١,٢١ نقطة ويتناول مؤشر سوق الإعلام اعتباره أنه مشابه لأعمال تجارية اخرى تكون خاضعة للضرائب ونستنتج من الملاحظات التي أوردها المبحوثون إن الإعلام العراقي أعلام استهلاكي و بسبب كونه إعلاما حزبياً مسيسا غير مستقل فقد فشل في أن يتحول إلى صناعة تحقق أرباحا وبالتالي لا توجد ضرائب تفرض على الإعلام.

أما بخصوص المؤشر الرابع والخامس فقد سجلا اقل النقاط (اقل من واحد) في الهدف الأول

للبحث كما هو واضح في المخطط و جدول (رقم واحد) ، وهذا يعني انه لم يتم مقاضاة الجرائم التي ترتكب ضد الصحفيين أو المنافذ الإعلامية ولم تنظر المحاكم العراقية بعد في مثل هذه الجرائم والتي وقع منها الشيء الكثير دون أن يحال الجناة الى عدالة القانون. وفيما يتعلق بالمؤشر الخامس الذي يخص الإعلام الحكومي أو العام وما يتلقى من دعم من لدن الحكومة وتفضيله على الإعلام الخاص فيمكن القول إن الحكومة ترعى ما يطلق عليه الآن بإعلام الدولة وهي شبكة الإعلام العراقي بقناتها الفضائية (العراقية) بالإضافة غلى الإذاعات والصحف التي تتبعها (إذاعة القران الكريم والبرامج الدينية وإذاعة النهرين في البصرة وجريدة الصباح الصادرة في بغداد) وتتجلى هذه الرعاية في منحها بالمعلومات ودعوة مراسليها وممثليها لاصطحاب الوفود الرسمية وهذه مسألة لا تحدث مع الصحف والقنوات الأخرى. بل العكس من ذلك لا يتمكن مراسلو الفضائيات والصحف غير الحكومية من الوصول إلى المسؤولين أو استصراحهم وقد تحول الشرطة بين مندوب الصحيفة المستقلة وبين المسؤول. أما بالنسبة لبعض المسؤولين فكثيرا ما يحدث أن يرفض مسئول مقابلة صحفي من جريدة مستقلة بدعوى إنها مشبوهة أو ممولة من جهة خارجية , وهذه الممارسات تنم عن عدم وجود نص قانوني يؤكد على حرية تدفق المعلومات.

أما المؤشر السادس المتضمن بعملية القذف والتشهير من خلال النشر والتحرير وهل يعد قضية قانونية أم جنائية؟ فقد أعطى المبحوثون في البحث ١,٤٥ نقطة لهذا المؤشر بمعنى أن البلد يلبي متطلبات الحد الأدنى.

ويرى المبحوثون ان بعض المسؤولين اتخذوا من هذه القضية (القذف بالتشهير) ذريعة للضغط على الصحافة للحد من مواصلة توجية النقد لأعمالهم. حيث يطالب القانون من الصحفي تقديم الأدلة وقد لا يستطيع الحصول عليها في اغلب الأحيانK

وفي ما يتعلق بالمؤشر السابع من الهدف الاول المتضمن بسهولة الحصول على المعلومات وبعدالة وصولها للجميع الصحفيين والإعلاميين فقد سجل هذا المؤشر ١,٤١ نقطة، ومن خلال المناقشة وضح المبحوثون ان الصحفيين والإعلاميين في عراق اليوم يعانون من اللامساواة في الحصول على المعلومة فقد يخص الوزير او المسؤول صحيفة حزبه بمعلومات معينة ولا يخص صحيفة اخرى كما ان هناك معوقات للحصول على المعلومات بشكل متساو بين منفذ إعلامي وأخر خصوصا عندما تتعلق المعلومات بممارسات الدولة عبر وزاراتها ومؤسساتها، فالمكاتب الإعلامية الموجودة فيها هي المسؤولة عن ضخ المعلومات للمنافذ الإعلامية وتقوم هذه المكاتب بمساومة الصحفيين واعطائهم المعلومات مقابل عدم الأنتقاد او المساس بسياسة المؤسسات.

وقد سجل المؤشران الثامن والتاسع ارتفاعا ملحوظا عن باقي مؤشرات الهدف كما تلاحظ في جدول ومخطط (رقم واحد) حيث ان المؤشر الثامن سجل ٢,٣٤ والتاسع ٢,٣٥ نقطة وهذا يعني ان

البلد لبى الكثير من متطلبات هذا المؤشر فالوصول للأخبار الأجنبية أصبح متاحاً وخاصة عبر استخدام شبكة الانترنيت أو قراءة الصحف الأجنبية أو ما تبثه الإذاعات والقنوات ألتلفازيه الفضائية من أخبار، إلا أن الصحفيين يعانون من ارتفاع أجور استخدام الانترنيت كما يعانون أيضا من عدم تأمين هذا الاستخدام من قبل إدارات الصحف التي يعملون فيها مما يشكل إرهاقا ماديا لهم.

اتفق اغلب المبحوثين على ان الدخول الى مهنة الصحافة أصبح سهلا للغاية سواء من قبل الافراد أو المؤسسات مما اتاح الفرص الكبيرة إمام الجميع للدخول إلى العمل الإعلامي وأصبحت مهنة الصحافة تشهد تراجعا ملحوظا من الناحية المهنية بسبب عدم وجود ضوابط تحد من تدفق سيل الطارئين على هذه المهنة فالمشكلة التي نعانيها في العراق ان نقابة الصحفيين لا تمتلك القدرة على مسائلة احد أو التدخل في شأن مؤسسة ما، كما انه لا يوجد قانون ينظم صدور الصحف، ورغم هذا الخلل الموجود إلا ان هذه الفتره خلقت توجهات عند القراء للفرز بين الجريدة الجيدة والرصينة عن غيرها وهذا التقييم مفيد كما ساعدت هذه المرحلة على بروز الكثير من المبدعين والكفاءات التي كانت مغمورة ابان النظام السابق.

مخطط و جدول رقم (١)

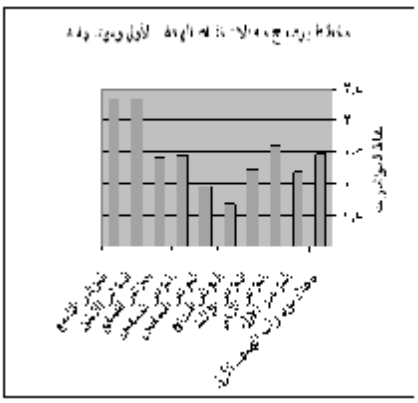

معدل مؤشرات الهدف الأول	١,٤٦
المؤشر الأول	١,١٨
المؤشر الثاني	١,٥٩
المؤشر الثالث	١,٣١
المؤشر الرابع	٠,٦٦
المؤشر الخامس	٠,٩٣
المؤشر السادس	١,٤٥
المؤشر السابع	١,٤١
المؤشر الثامن	٢,٣٤
المؤشر التاسع	٢,٣٥

الهدف الثاني:

تتفق الصحافة مع المعايير المهنية للنوعية ١,٣٨ من ٤

لتقييم المعايير المهنية للصحافة المنظمة في كتابة التقارير المحايدة والعادلة والتحقق من صحة المعلومات والتدقيق فيها فقد اجمع المبحوثون على أن هذه القضية ترتبط بطبيعة الفن الصحفي فمن يكتب خبرا قد يلجا الى التحقق من صحته، في حين يدقق من يكتب تحقيقا صحفيا في كل معلومة تعرض عليه ولا ينشرها الا بعد ان يرى وجهة نظر الطرف الاخر واشار المبحوثون الى أن الصحفي

مهما حاول لا يستطيع ان يتخلى عن ذاتيته ويصبح موضوعيا كل الموضوعية لأنه يرتبط بنفسه وأفكاره مثلما يرتبط بالحقيقة التي يسعى الى نشرها ونلاحظ عادة ما يلجأ الأعلام الرسمي إلى عرض وجهة نظر الحكومة فقط ولا يميل إلى استقصاء رأي الجانب الأخر. وقد تبين من خلال الأستبيان الرقمي ان المبحوثين قد سجل ١,٢٨نقطة لهذا المؤشر ونستنتج من هذا بان البلد يلبي متطلبات الحد الأدنى لهذا المؤشرK

اما بشأن المؤشر الثاني والمتعلق بمعايير المهنة فمازالت النقابات الصحفية لا تتمتع بالقدرة على ممارسة دورها في وضع أخلاقيات مهنية و لهذا برزت ممارسات جديدة في الوسط الصحفي كتقاضي أجور على ما يقومون به من تغطية صحفية والتي تحمل طابعا دعائيا لمصلحة مسؤول أداري أو حزب سياسي معين وقد سجل المبحوثون ١,٣٥ نقطة وهي تعني أن البلد يلبي الحد الأدنى لهذا المؤشر كما هو ملاحظ في المخطط وجدول (رقم ٢)

أما المؤشر الثالث فقد سجل ١,٢٨ نقطة والذي يتضمن الرقابة الذاتية للصحفي، فالرقابة الذاتية سببان السبب الأول هو النظام العام السائد في المجتمع حيث يجعل الصحفي يفرض على نفسه رقيبا ذاتيا حين يمارس عمله داخل المجتمع .أما السبب الثاني فهو النظام التحريري داخل المؤسسة الإعلامية ، فالصحفي يخضع إلى ضغوط من قبل رئيس التحرير أو مسؤول الصفحة والقسم الذي يعمل فيه وذلك بسبب الارتباطات السياسية والعلاقات الشخصية للمسؤولين السياسيين مع الجهات المسؤولة في المنافذ الإعلامية فهي تلعب دورا كبيرا في تحديد دور الصحفي داخل المؤسسة للتعبير عن رأيه بوضوح وصراحة، فثمة حقيقة يلتزم بها كل الصحفيين في العراق وهي أنهم يعملون في ظروف أمنية غير مستقرة وقد يؤدي مقال معين إلى خطف أو اعتقال أو قتل الصحفي ولهذا فهم شديدو الحرص على أن تكون مقالاتهم قليلة الإزعاج للمسؤولين او القوى السياسية ذات النفوذK

وبشأن تغطية المناسبات والقضايا الرئيسية فقد سجل المؤشر الرابع من الهدف الثاني للبحث ١,٥١ نقطة فالملاحظ أن بعض الصحفيين لا يستطيعون تغطية كل المناسبات وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية حيث تسيطر الأحزاب الدينية على مقاليد الحكم وتتحكم فيما يصلح عرضه وما لا يصلح عرضه وهنا تجد المرأة عائقا أضافيا في إعداد وتقديم البرامج النسوية في ذات السياق قد يتجنب الصحفيون أحيانا نشر إخبار المظاهرات ضد المسؤولين خشية من الاعتقال والعقابK

أما عن أجور الصحفيين فقد سجل المؤشر الخامس ٠,٩ نقطة وهي اقل بكثير من المؤشرات الأخرى للبحث وتعني هذه الحالة ان البلد لا يلبي مطلب الصحفيين الواردة في المؤشر، فهناك اختلاف كبير في الأجور بين هذه الصحيفه أو تلك وبين الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعات بشكل عام , فعادة ما يتقاضاه العاملون في التلفزيون أو الأذاعه أكثر بكثير مما يتقاضاه العاملون في الصحف وقد سبب ذلك انتشار تعاطي الرشوة أو الابتزاز أحيانا فيحاول بعض الصحفيين الحصول على المعلومات

الخطيرة المتعلقة بارتكاب بعض المسؤولين أخطاء فاضحة لغرض ابتزازهم و الحصول على مبلغ كبير للسكوت عنهاI

وفيما يتعلق بالمؤشر السادس والسابع فقد سجلا نتائج متقاربة من النقاط والتي هي ١,٧٤ و ١,٤٢ فبالنسبة للبرامج الترفيهية فهي شبه معدومة في بعض المنافذ الإعلامية لأن أغلب برامجها ذات طابع سياسي و لهذا فهي لا تهتم بالبرامج الترفيهية كما أن بعض هذه القنوات ذات طابع ديني و ترى في تقديم البرامج الترفيهية(كالغناء والموسيقى والمسلسلات الترفيهية) فعلا مخالفا لأحكام الشرع I وفي مجال التقنية المستخدمة في المنافذ الإعلامية فيمكن القول إن هذه التقنية متطورة في مجال القنوات الفضائية إما في محطات التلفاز الأرضية فهي مازالت قديمة أما التقنيات المستخدمة في طبع الصحف والمجلات فهي متأخرة أيضا حيث لا يوجد في الجنوب سوى مطبعة واحدة وهي من الطراز القديم وكان ذلك سببا رئيسيا في طبع بعض الصحف في بغداد حيث تطبع صحيفة الأخبار التي تصدر عن هيئة الإعلام العراقي في أحدى مطابع العاصمة وهو السبب الذي افقدها القدرة على ملاحقة الحدث السياسي لكونها تصل بعد ثلاثة أيام من تاريخ إرسال المادة الصحفية إلى المطبعة في بغداد ويصف الميحوثون واقع عمل المنافذ الإعلامية بالقول أن (الصحف تنضد في مكان ويتم إخراجها في مكان آخر... وتوزع الألوان في مكان آخر..وتطبع في مكان آخر.. وتوزع في مكان اخر).

وفي مجال التخصص في الكتابة الصحفية في المؤشر الثامن فقد سجل مستوى متدنيا من النقاط بلغ ٠,٩٣ نقطة فمن الملاحظ هو أن السياسة ما زالت تسترعي اهتمام اغلب الصحفيين بينما تراجعت نسبة المقالات المتخصصة في الاقتصاد أو القانون أو غيرها لعدم وجود محررين متخصصين بهذا النوع من الكتابة وذلك لعدم وجود مدارس إعلامية تهتم بهذه التخصصات.

مخطط و جدول رقم (٢)

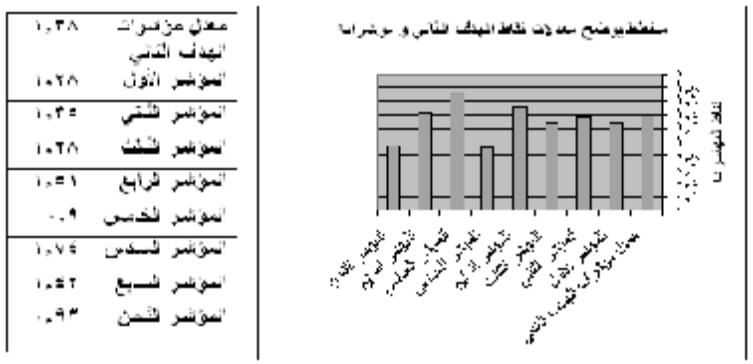

معدل عن النقاط الهدف الذي	١,٣٨
المؤشر الأول	١,٢٨
المؤشر الثاني	١,٣٤
المؤشر الثالث	١,٢٨
المؤشر الرابع	١,٥١
المؤشر الخامس	٠,٩
المؤشر السادس	١,٧٤
المؤشر السابع	١,٤٢
المؤشر الثامن	٠,٩٣

الهدف الثالث:

توفر مصادر الأخبار المتعددة للمواطنين أخبارا محايدة يعتد بها١,٥٧ من ٤

فيما يخص تعدد ووفرة مصادر الأخبار في المؤشر الأول ووصول المواطنين إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية في المؤشر الأول والثاني فقد سجلا ٢,١٩ و٢,٥ نقطة على التوالي كما يتضح في المخطط وجدول (رقم ٣) وهذا يعني إن البلد يلبي الكثير من متطلبات هذين المؤشرين ، فقد اجمع المبحوثون على قدرة منافذ الإعلام على تغطية الأحداث تغطية وطنية وبأمكان المواطن الوصول إلى أي منفذ ينتقيه ، وعلى الرغم من توفر المطبوعات و وتعددها ورخص ثمنها إلا إن وجود نسبة بطالة كبيرة تجعل من غير الممكن لدى البعض التزود بالصحف يوميا وخاصة بالنسبة لسكان القرى والمدن الصغيرة، هذا إضافة إلى وجود تغطية واسعة تقوم بها الفضائيات والإذاعات في بغداد وعموم المحافظات. فوصول المواطنين إلى وسائل الإعلام سهل ويعتمد على اختيار المواطن نفسه فلا يوجد أي قيد حكومي على استخدام المواطن لأي وسيلة إعلامية. كما إن الإنترنت لم يقتصر على الاستخدام من قبل الصحفيين فقط بل نجده اليوم منتشرا في داخل البيوت وأصبح بوسع المواطن الإطلاع على ما ينشر في مواقع الإنترنت

ومن المؤكد إن الواقع السياسي ينعكس على الصحفيين لان بعضهم له ميول حزبية أو سياسية. وحتى الصحفيون المستقلون قد يبتعدون عن الحيادية ويغطون الأحداث التي تتماشى مع ميولهم الشخصية فإذا كان الحدث يتماشى مع ميوله سارع إلى نقله وتغطيته وافرد له المساحات الواسعة وإذا كان العكس فانه لا يعير للحدث أية أهمية، في الوقت نفسه نجد الوكالات الأجنبية قد غطت هذا الحدث مثل رويتر واسشيوتد بريس وفرانس بريس وغيرها

وبصدد القيود التي تفرضها الحكومة على وصول المواطنين الى مصادر المعلومات عبر المنافذ الإعلامية فان هذه الحالة لا وجود لها فبأمكان كل المواطنين أن يصلوا إلى ما يشاءون من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، غير إن ألمشكله التي تواجه الكثير هي المشكلة المادية، فليس بامكان الفرد الدخول والتصفح في الانترنت لعدد من الساعات يوميا لأنها تكلفه الآلاف من الدنانير لمتابعة الأخبار وقراءة التقارير الثقافية والسياسية كما إن الوضع الأمني غير مستقر ولهذا لا يمكن التواجد في مقاهي الانترنت لساعات طويلة ومتأخرة

وبشأن موضوع كون الإعلام الحكومي يعكس كل الطيف السياسي في العراق وغير متحزب والذي تناوله المؤشر الثالث من الهدف الثالث الذي سجل نقطة واحدة ، فهناك وجهات نظر عديدة في هذه المسألة وتجمع كلها على إن الإعلام الحكومي متحزب إلى حد ما وينظر إلى بعض الأمور من منظار طائفي أو عرقي ، ويرى إن أكثر الإعلاميين يريدون أن يعملوا بحيادية إلا أن سلطة الرقيب تحول دون ذلك . إن الأعلام العراقي هو إعلام مثقف بشقيه الخاص والعام ويفترض بالإعلام يشكل السلطة الرابعة وان

يكون صوت الحق للجماهير ولكن ما يحدث هو عملية تضليل للجماهير لان الإعلام العام متحــزب وخاصة في الجنوب والشمال فهو يعكس أراء الأحزاب المتحالفة في الحكمK

وقد سجل المؤشر الرابع الحد الأدنى من النقاط والتي بــلغت ٠,٨٧ نقــطة وقــد تناول هذا المؤشــر وكالات الأنباء العاملة في الداخل ومدى تجميعها للأخبار وتوزيعهاK

إن هذه الوكالات على الرغم من كثرتها والتي بلغ عددها ما يقــارب ١٠ وكالات ما زالت ضعيفة ولا تستطيع أن تقوم بتغطية الحدث في العراق لقلة كوادرها وافتقارها للمستلزمات الضرورية للتوسع في عملها حيث أن معظم مواقع هذه الوكالات على الإنترنت وتبث من الخارج ، وقــد اتصف عمل بــعض هذه الوكالات بالحيادية في بادئ الأمر إلا إن البعض اخذ بــتغير منهجه بــعد ذلك لأسبــاب غير معلومة. كما لا يوجد تجمع لوكالات الأنباء يعمل على تنظيم وتوزيع الأخبار.

وقد سجل المؤشر الخامس ١,٦٣ نقطة . ان بعض المنافذ الإعلامية تقوم ببث بــرامجها الخاصة من خلال قنوات إعلامية وإذاعات خاصة بها وطبقا لإنتمائتها وبرامجها المهنية والسياسية وهي نوعا ما محدودة غير ان الناس لا يعرفون على وجه الدقة من يملك هذه الوسائلK

أما المؤشر السادس حول شفافية ملكية الإعلام واثر ذلك في الحكم على حيا ديتها فقد ســجل ١,١٧ نقطة، فمن المعروف في العراق الآن ان الكثيرين لا يعرفون أي شيء عن مالكي المؤسسات الإعلامية وقــد يكون هناك من بين العاملين في هذه المؤسسات لا يعرفون ذلك. ويرى البعض إن بعض مالكي هذه المؤسسات يحجمون عن الإعلان عن أنفسهم لأسباب تتعلق بالوضع الأمني في حين يمتنع آخرون عن ذلك لسبــب يتعلق بالرفض المسبق لهم لكونهم يعملون لحساب جهات ما زال العراقيون يعتقدون بــأنها عدو لهم. ويؤكد اغلب المبحوثين إن الإعلام العراقي في مجموعه إعلام مذهبي و حزبي ولهذا الأمر فانه قد لا يستطيع ان ينشــر أو يذيع بحرية وذلك خوفا من العواقب التي تترتب عليه خصوصا إذا كان الأمر متعلقا بالأقــليات أو بــالجانب المذهبي للطوائف الدينة المتعددة في العراق.

أما بخصوص كون الإعلام يعكس طيفا واسعا من المصالح الاجتماعية والذي تناوله المؤشر السابــع حيث سجل ١,٦١ نقطة نستنتج من هذا إن مسألة قيام آو اهتمام وسائل الإعلام بالبــناء الاجتماعي تكاد تكون ضئيلة جدا"وذلك لوجود محددات كثيرة تمنع تناول القضايا الاجتماعية المختلفة لأنها تحضى بمعارضة كبيرة، كما انه لا توجد حرية كافية للاهتمام بمشاكل الأقليات فهي تتعارض مع معتقدات ومصالح الأكثرية.

مخطط و جدول رقم (٣)

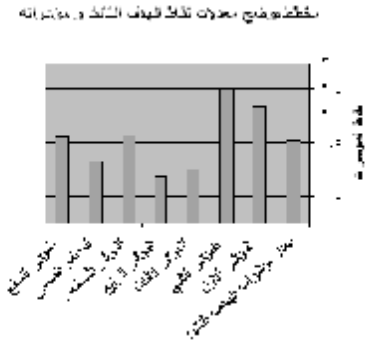

	معدل مؤشرات الهدف الثالث ١,٥٧
المؤشر الأول	٢,١٩
المؤشر الثاني	٢,٠٥
المؤشر الثالث	١
المؤشر الرابع	١,٨٧
المؤشر الخامس	١,٠٣
المؤشر السادس	١,٧٧
المؤشر السابع	١,٠١

الهدف الرابع:

الإعلام المستقل عمل يدار إدارة ناجحة مما يتيح للتحرير استقلاله،١,١٦ من ٤

سجل المؤشر الأول ١,١٧ نقطة كما هو واضح في المخطط وجدول (رقم ٤) والذي يتضمن إدارة المنافذ الإعلامية والشركات الداعمة و كفاءة عملها مثل أي عمل تجاري آخر.. إن الإدارة الناجحة لمنافذ الإعلام المستقل قد تؤدي دورها مثل أي عمل تجاري فالعمل الإعلامي في جانب منه عمل تجاري وما لم يدار إدارة واعية فأنه قد يتعرض إلى فشل ولا يحقق النجاحات المطلوبة، ولكن الذي يحصل في العراق هو عدم الفصل بين رئاسة التحرير وإدارة المطبوع، فرئيس التحرير هو المدير العام الذي يشرف على كل الفعاليات ومنها الإدارة والتسويق وغير ذلك.. ولهذا فمن النادر أن نجد مؤسسة ناجحة في هذه المجالات المختلفة خاصة وان الدولة الآن لا تقوم بدعم دور الطباعة ولا علاقة لها بشبكات التوزيع فاغلب الصحف و القنوات الفضائية عندنا تخسر من الناحية التجارية إن شركات توزيع الصحف لا وجود لها إذا ما استثنينا شركتي الازدهار و المدى أما بقية التوزيع فيتم عن طريق باعة الصحف والأكشاك على الأرصفة وقد يلجا هؤلاء إلى أساليب مختلفة في ترويج بعض الصحف أو كسادها و ذلك حسب مصالحهم الشخصية فهم قد يحجبون صحيفة عن الرواج من أجل حمل صاحبها على بيعها بسعر أدنى بهدف زيادة أرباحهم و أحيانا يمارس موزعو الصحف سلطة على تحريرها حيث يشترط نشر بعض الأخبار بهدف تحقيق أعلى نسبة مبيعات

وحول المؤشر الثاني المتضمن تمويل الإعلام وإيرادات الإعلام من مصادر متعددة كوكالات الإعلان أو غيرها، فقد سجل المشاركون في البحث ١,٧١ نقطة .إن الإعلام الخاص يمول عادةً من قبل أحزاب أو جماعات أو شركات و غيرها . وقد يؤثر هذا الدعم والتمويل نوعا ما على سياسات التحرير أو الإدارة في المنافذ الإعلامية،وقد تسئ منافذ الإعلام في بعض الأحيان إلى وكالات الإعلان حيث يلجا بعض رؤساء التحرير إلى التعاقد مباشرة مع مصادر الإعلان و تتجاوز بذلك وكالات الإعلان بغية تحقيق

أرباح اكبرK

وبشأن دعم وكالات الإعلان والصناعات ذات علاقة بسوق الإعلان فقد سجل المؤشـــر الثالث ١,٣ نقطة، ويعتبر الإعلان في العراق في بدايته الأولى حـــيث يجهل معظم الصناعيين و التجار أهمية الإعلان في تحقيق الأرباح الكبيرة لهم كما إن إدارات الصحف هي الأخرى لا تملك الدراية الكافية بـــكيفية جلب الإعلان , هذا فضلا عن إن الصحف الأكثر رواجاً تحظى باهتمام أكبـــر من قبـــل المعلنين, كما أن الصحـــف اليومية لها حضوة أكبر من الصحف الأسبوعية في هذا المجال ,و يشكل الإعلان احد الموارد المهمة لأي وسيلة إعلامية لا تعتمد التمويل الحكومي او الخارجي وهناك صحف تحقق أرباحا كبيرة عن طريق الإعلان فيما تعاني صحف أخرى من مشـــاكل مالية بسبـــب عدم وجود إعلانات فيها و مع ذلك فان الإعلان في العراق اليوم موســـمي ويعتمد على متغيرات العملية السياسية.

وسجل المؤشر الرابع والمؤشر الخامس نقاطا متقاربة وهي ١,٢٨ ١,٢٣ نقـــطة المتضمنة وارد الإعلانات من الاشتراكات ودعم الحكومة للإعلام المستقل . فبخصوص ص وارد الاشـــتراكات فأنها ترد في آخر قائمة مصادر التمويل و هي لا تشكل موردا كبيرا للصحف. و في موضوع دعم الحكومة للإعلام المستقل يجد المبحـــوثون إن من واجب الدولة أن توفر مثل هذا الدعم غير المشـــروط للإعلام المستقـــل ولكن هذا لم يحصل إلا نادرا عن طريق تزويدها ببعض الإعلانات لدعم برامجها السياسيةK

وقد سجل المؤشران السادس والسابع الحد الأدنى من النقاط وهي ٠,٧١ و ٠,٨٦ المتعلقة ببحـــوث الأسواق وأرقام تصنيف البث والتوزيع ، فبحوث الأسواق لا وجود لها في الإعلام العراقي فان غالبية الإعلام العراقي هو إعلام سياسي يهدف الى أقناع المتلقي بـــفكرة الجماعة أو الحـــزب الذي يمثله ولذلك فأن القـــيام بإجراء بحوث حول هذه المسألة غير وارد مطلقا. كما يرى اغلب المبحوثين في الجلســـة إن العراق يفتقـــر تماما للمنظمات المعنية بتصنيف البث اذ إن اغلب أو كل القنوات التلفزيونية والإذاعية حـــديثة العهد وربـــما تحتاج إلى سنوات حتى نجد مثل هذه المنظمات تهتم بشؤون تصنيف البث.

مخطط و جدول رقم (٤)

معدل مؤشـــرات الهدف الرابع	١,١٦
المؤشر الأول	١,١٧
المؤشر الثاني	١,٢١
المؤشر الثالث	١,٣٠
المؤشر الرابع	١,٣٨
المؤشر الخامس	١,٢٣
المؤشر السادس	٠,٧١
المؤشر السابع	٠,٨٦

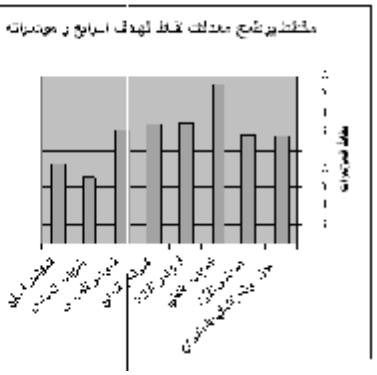

الهدف الخامس:

تعمل المؤسسات الداعمة من اجل المصالح المهنية للإعلام المستقل، ١,٢٥ من ٤

تناول المؤشر الأول موضوع خدمات الجمعيات التجارية لمالكي الإعلام الخاص أما المؤشر الثاني وتضمن دور الجمعيات المهنية في حماية الصحفيين ، وقد سجل كل منهما ٠,٨ و٠,٨٦ نقطة على التوالي كما (هو واضح في المخطط وجدول (رقم ٥) حيث تعتبر المؤسسات الداعمة من أجل المصالح المهنية للإعلام المستقل كالجمعيات التجارية المعنية بمصالح مالكي الإعلام غير فعالة ولم تهتم بتقديم الدعم للمنظمات والموظفين الإعلاميين أما دور الجمعيات المهنية لحماية حقوق الصحفيين فيكاد يكون معدوما حيث لا يوجد في العراق سوى نقابة واحدة للصحفيين تعمل بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ . ويرى بعض المشاركين إن هذه التشكيلات النقابية عاجزة عن الدفاع عن الصحفيين فقد قتل عدد كبيراً منهم و لكن النقابة لم تفعل شيئاً

أما المؤشر الثالث الذي يتحدث عن دعم المنظمات غير الحكومية لحرية الرأي والإعلام المستقل فقد سجل ١,٣٢ نقطة. فيما يخص المنظمات غير الحكومية فلا توجد أي منظمة تدعم حرية الكلام أو الإعلام المستقل والسبب في ذلك يعود لحداثة هذه المنظمات ولضعف دورها حيث ان العديد من هذه دخلت خط الإعلام ولكن بشكل سلبي ليس لها غرض سوى الحصول على المساعدات والمنح ولم تقدم للإعلاميين أي مساعدة أو دعم.

وفي ما يتعلق بوجود برامج إعلامية تطويرية للصحفيين في المؤشر الرابع وقد سجل ١,٢١ نقطة ، تشير النتائج الرقمية وملاحظات المبحوثين إلى عدم اهتمام المؤسسات الحكومية بهذا الجانب فمعظم المؤسسات الحكومية غير معنية بالإعلام وفي توفير فرص الدراسات والبعثات العلمية التي تعمل على إعداد الشباب علميا ومهنيا للدخول في مهنة الصحافة. بالإضافة إلى وجود حالة رفض وعدم ترحيب بالكفاءات الأكاديمية القادمة من الخارج وعدم استغلال خبراتها العلمية وهذا ناجم عن المنافسات غير النزيهة

ويشير المبحوثون الى ان المؤسسات الصحفية كانت وما تزال تتعامل مع خريجي كلية الإعلام بجفاء ولا تتيح لهم الفرص الكافية في التعيين وذلك لاعتقادها إن الصحافة موهبة وليس علما يدرس وبأمكان هذه المؤسسات توظيف وتشغيل خريجي الصحافة إذا اعتمدت معاييرها للعلم الأكاديمي شرطا للتعيين

أما بخصوص المؤشر الخامس المتعلق بفرص التدريب قصيرة الأمد فقد سجل هذا المؤشر ٢,٦٥ نقطة ان البلد يفتقر إلى معاهد خاصة تتولى مهمة تدريب الصحفيين وإعدادهم إعدادا مهنيا جيدا لكن هناك فرص تدريب لفترة قصيرة جدا وهي غير فعالة عملياً كما إن منافذ الإعلام لا تدعم

محاولات الكادر للاشتراك في أي دورة تدريبية يمكن ان تعود بالنفع على المهنة، أما الدورات التدريبية التي قامت بها منظمات دولية لبعض العاملين في الصحافة فإنها لم تقم على أسس صحيحة بسب إن المشتركين في هذه الدورات التي أقيمت خارج البلد ليسوا محترفين وإنما ينتمون إلى جهات سياسية مختلفة عكست آثارها على طبيعة عمل الدورات.

وفي ما يتعلق بتوفر مصادر الأخبار المطبوعة و المطابع الخاصة في المؤشر السادس الذي سجل ١,٤٦ نقطة.

أن تطور الطباعة يعد احد مظاهر تطور الصحافة في أي بلد من البلدان فأن ما شهدته المطابع في العراق يعد قفزة نوعية على صعيد تطور أجهزة المطابعواختصار الجهد و الزمن المستغرق في إنجاز طباعة الجريدة أو المجلة.

بيد أن ما يؤشر على عمل هذه المطابع هو إنها لم تعتمد الأسلوب العلمي, فهي ما زالت تعمل بالأسلوب القديم الذي يفتقر إلى التخطيط و البرمجة يجعل من عمل المطابع عملا تجاريا استثماريا وهذا قد ينبع عن كون أصحاب تلك المطابع هم من غير المعنيين بالثقافة و لهذا فهم لم يطوروا أعمالهم و لم يدخلوا عليها التغييرات الفنية المطلوبة .

ويمكن أن يكون الحال مشابها فيما يخص عمل الأكشاك و موزعي الصحف فهي تدار بكفاءات بسيطة و لا وجود للخبرات الفنية المتطورة , فعدد مكاتب التوزيع مازال محدوداً ففي كل محافظة لا يوجد غير مكتب واحد يتعامل مع أصحاب الأكشاك المنتشرة في مراكز المدن ففي البصرة التي يزيد عدد سكانها على(مليوني نسمة) لا يوجد سوى مكتبين لتوزيع الصحف و هذان المكتبان يداران من أشخاص ليست لديهم المعرفة الكافية بنظام توزيع الصحف .أما محافظة نينوى و هي ثاني محافظة بعد العاصمة بغداد و يصل عدد نفوسها إلى (مليونين ونصف) نسمة فلا يوجد فيها إلا مكتب واحد للتوزيع و ذلك على الرغم من صدور ٣٠ صحيفة فيها فضلاً عما يرد إليها من صحف بغداد و المحافظات ومن خارج العراق . ويرى بعض المبحوثين إن عملية إيصال الصحف من بغداد إلى المحافظات ما زالت رديئة وذلك بسبب الظروف الأمنية فضلاً عن عدم وجود مؤسسات تخطيط كفوءة و مهنية تتعامل مع المطبوع و تعرف كيف توصله إلى المواطن . وفي كثير من الأحيان لا تصل الصحف إلى الأقضية والنواحي البعيدة أو تصل ولكن في اليوم التالي و في بعض الأحيان تقوم القوات الأميركية بتوزيع بعض الصحف بصورة مجانية.

وفي محافظة ميسان الذي يبلغ عدد سكانها ٨٠٠ ألف مواطن لا يوجد غير موزع واحد و تصل إليه ألف نسخة من كل الصحف اليومية التي تصدر في بغداد و لا توجد في ميسان صحيفة خاصة بها و إنما هناك نشرات تطبع على طريقة الاستنساخ. أما بشأن مراقبة الحكومة لناقلي البث أو السيطرة على الانترنيت فان ذلك غير موجود في الوقت الحاضر والحكومة غير معنية بتنظيم العملية

الإعلامية ولا تتدخل فيها ليس لأنها تؤمن بحـــرية الصحـــافة والإعلام ولكن لأنها تفتقـــر إلى الكفاءات المتخصصة التي تتولى عملية تنظيم العمل في هذا القــطاع المهم وتوفر له أسبــاب الدعم المادي والمعنوي الضروري للتطور والتحديث.

الخاتمة

في ما تقدم عرضه من الآراء والأفكار التي لازمتها نتائج رقميه تعكس الواقع الفعلي لوضع الأعلام في العراق بشكل عام فقد تراوح المعدل الرقمي للأهداف الخمسة بين (١ - ٢) من مجموع ٤ نقــاط ومن هذا نستنتج إن العراق يلبي الحد الأدنى من متطلبات مؤشرات أهداف البحث.

إن العملية الإعلامية في العراق تواجه مصاعب متعددة وهي بــصورة عامة عشــوائية في كثير من جوانبها و تفتقر إلى العلم والإدارة الجيدة والتخطيط،ولا يربــطها بــالإعلام المتقــدم القــائم على الأســس والمؤشرات الصحيحة التي تبنتها دول عديدة في تطوير مؤسساتها الإعلامية خدمة لبرامجها التنموية بدعم من قبل منظمة اليونسكو و مؤسسة التبادل الثقافي العالمي.

لقد بدء الإعلام العراقي لتوه يشهد تطوراً ملموساً في مجال انتشار الصحافة الحرة والحــصول على المعلومات. الا إن العراق لا يزال مبتدئا في مجال تطوير المهارات الإدارية للمنافذ الإعلامية والمؤسســات الداعمة لتطوير العمل الإعلامي وحماية الرأي.

ويتضح مما تقدم إن الإعلام العراقي يعاني من بعض المعوقات التي تحــول دون تطور الإعلام الحــر أهمها:

- **انعدام الحماية القانونية والاجتماعية للصحفي العراقــي فهو لا يشــعر بــالأمن ولا يثق بحــماية المنظمات النقابية والمؤسسات القضائية له، بل ربما انه يرى إن هذه المنظمات عاجزة.**
- **قلة فرص التدريب وعدم وجود معاهد متخصصة.**
- **تواضع الأجور وعدم كفايتها للأنفاق على مقتضيات العمل.**
- **قلة في المطابع وضعف في الكفاءة وعدم وجود شركات متخصصة بالتوزيع.**
- **انعدام التسهيلات المادية لاستخدام الانترنيت.**

وبالتأسيس على ما تقدم فان الباحث في الإعلام العراقي يجد انه ربما أدت هذه الأوضاع إلى المزيد من التراجع ما لم تتخذ الإجراءات التي تســاعد على تلافي الأخطاء وتوفير مســتلزمات التطور والتقــدم وعناية الدولة إلى ما يجب عليها من دعم هذه المســـيرة ولن يكون هذا الدعم مجزيا ومفيدا ما لم يوجه إلى الإعلاميين والصحفيين المحترفين الذين يأخذون على عاتقهم بناء إعلام متطور ويحــتاج ذلك أيضا إلى استصدار تشريعات جديدة تهتم بتوفير الشروط الضرورية لنمو صحافة حرة وديمقراطية وتؤكد

على حماية الإعلاميين والصحفيين وتعزز من دورهم الفاعل في المجتمع.

ونأمل من خلال هذا البحث وضع دراسات تطويرية معدة ميدانيا في صياغة فكر جديد حول الإعلام العراقي يأخذ بنظر الاعتبار معالجة جوانب الخلل المتمثلة في موقف القبيلة والتعصب الحزبي وتحكم رجال السياسة والمال في هذه العملية المهمة وكذلك البحث عن صيغ جديدة أيضا في تطوير الكادر الفني في التحرير والإخراج وإدارة العمليات التسويقية والمتابعة الميدانية وإجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية التي من شأنها متابعة وتشخيص العوامل التي تساعد على تطويق مظاهر التخلف.

المصادر

1-Development of sustainability independent media in Europe and Eurasia . Media sustainability Index 2004. IREX

2- The universal journalist by David Randall , second edition , Pluto press ,London , 2000.